الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
12 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مون

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتعديلات المدخلة على النظام الأساسي للصندوق

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-55486 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتعديلات المدخلة على النظام الأساسي للصندوق (A/68/7/Add.3 و A/68/303)

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/68/2)

١ - **السيد أوادي** (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): عرض تقرير مجلس الصندوق المشترك والتعديلات المدخلة على النظام الأساسي للصندوق (A/68/303)، فقال إن التقرير يشمل النفقات المقدرة للصندوق وتقرير أدائه لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى جانب تقديرات ميزانيته المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأوضح أن التقرير يشمل أيضا بندا مخصصا يتعلق بالنظر في التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للصندوق اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ - وقد بلغ مجموع أصول الصندوق في نهاية عام ٢٠١٢ حوالي ٤٥ بليون دولار. وتتجاوز مدفوعات الاستحقاقات السنوية للمستفيدين الحاليين البالغ عددهم ٦٧ ٠٠٠ شخص بليوني دولار، ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٠ أن يتجاوز عدد المستفيدين ٨٥ ٠٠٠ شخص.

٣ - وأعلن أن الصندوق شهد نموا لم يسبق له مثيل على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، حيث ازداد عدد المشتركين بنسبة ٦٨ في المائة، أو ٣,٨ في المائة في سنويا. وكان الصندوق يخدم ما يقرب من ١٩٠ ٠٠٠ مشترك ومتقاعد ومستفيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٢. وجهز الصندوق في عام ٢٠١٢ وحده ما يقرب من ٥٥ ٠٠٠ طلب عادي، وعلى الرغم من ثقل عبء العمل فقد وفى بمعاييره للخدمات بأن رد على الطلبات في غضون ١٥ يوما.

٤ - وأوضح أن الصندوق يعمل باستمرار على تكييف عملياته وإجراءاته وتعزيز إطاره للرقابة الداخلية وتحديث نظمه لتكنولوجيا المعلومات استجابة للنمو المذهل في عدد المستفيدين الذين يتلقون الخدمات، ولطول أعمار المتقاعدين والبيئة الاقتصادية الشديدة التقلب وتطور أشكال خطط التقاعد وارتفاع مستوى استحقاقات الصندوق وما يرتبط بذلك من مسائل التحوط للوفاء بالالتزامات المالية. وأضاف أن الصندوق بعمل حاليا على استبدال نظمه المتعددة للتجهيز وحفظ السجلات بنظام موحد ومتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، الأمر الذي سيحسن الكفاءة ونوعية الخدمات. وأشار إلى أن المشروع تلقى تقييما مُرضيا من مراجعي الحسابات التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا يزال يتقدم صوب الاكتمال في حدود الميزانية بحلول عام ٢٠١٥.

٥ - ولمعالجة مشكلة تدهور النتائج خلال فترات التقييمات الإكتوارية السبع السابقة، حيث تحولت من فائض نسبته ٤,٢٥ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى عجز نسبته ١,٨٧ في المائة من ذلك الأجر في نهاية عام ٢٠١١، أنشأ المجلس فريقا عاملا مكلفا بالنظر في التدابير الواجب اتخاذها لكفالة استدامة الصندوق في الأجل الطويل. وقد وافق المجلس على استنتاجات الفريق وتوصياته وأُدرجت في تقديرات الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦ - ويتضمن الفرع السادس الإجراء الموصى بأن تتخذه الجمعية العامة. وفي حين لا يبرر العجز الإكتواري الحالي اتخاذ أية إجراءات فورية أخرى، فمن الضروري عدم تحميل الصندوق أية أعباء تمويلية أو إدارية إضافية كي لا تتعرض للخطر قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية على المدى الطويل أو قدرته على تسديد مدفوعات الاستحقاقات بدقة وفي الوقت المناسب.

٧ - وأضاف قائلا إن المجلس أنشأ أيضا فريقا عاملا معنيا بالميزانية للنظر في مقترحات وردت من كل من شعبة إدارة الاستثمارات وأمانة الصندوق، وقد أقر المجلس لاحقا توصيات الفريق العامل. وفي سياق الموافقة على الطلبات الواردة في المقترحات لإنشاء وظائف جديدة، نظر المجلس في المخاطر المحتملة الناشئة عن القيود التي يفرضها الامتثال لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها المتعلقة بالموارد البشرية. وأكد ضرورة تحديث مذكرة التفاهم الحالية مع مكتب إدارة الموارد البشرية لكفالة توافق أسلوب الصندوق لإدارة الموارد البشرية مع احتياجاته التشغيلية والاستثمارية، ومراعاة طبيعته المشتركة بين الوكالات.

٨ - وأعلن أن مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تقدر الآن بمبلغ ٦٠٠ ٧٣٠ ١٨٥ دولار، وهو مبلغ أقل بمقدار ٣٠٠ ٣٧٠ ٨ دولار عن الاعتماد الموافق عليه البالغ ٩٠٠ ١٠٠ ١٩٤ دولار. وقال إن ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي وافق عليها مجلس الصندوق بلغ مجموعها ٥٠٠ ٨٥٢ ١٧٨ دولار، بينما بلغ المستوى الإجمالي للموارد التي طلبها المجلس لتغطية التكاليف الإدارية مبلغ ٦٠٠ ٣٨٧ ٨٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٠٠٠ ٥٥٢ ٩ دولار بالمقارنة إلى اعتمادات فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى الانخفاض في التكاليف بصورة رئيسية إلى تخفيضات في قطاع تكنولوجيا المعلومات نتيجة لاكتمال النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، وإلى وفورات ناجمة عن زيادة الكفاءة.

٩ - وأشار إلى اقتراح أمانة الصندوق إنشاء قدرة تقنية جديدة لتعزيز قدرة الصندوق على معالجة المسائل المتعلقة بقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتقديم تحليلات متكاملة لأغراض اتخاذ القرارات. وسيستخدم الصندوق أوجه الكفاءة في الهيكل الحالي وعملية نقل الموظفين الموجودين والجمع بين مهامهم بحيث يتطلب القسم الجديد وظيفتين اثنتين فقط هما وظيفة رئيس قسم برتبة مد-١ ووظيفة مساعد فريق من فئة الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك طُلب إنشاء وظيفة جديدة لمحاسب برتبة ف-٣ في قسم الخدمات المالية.

١٠ - وفيما يتعلق بشعبة إدارة الاستثمارات، قال إن الأزمة المالية العالمية وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية أوجدت بيئة عمل صعبة جدا، ولذلك طلبت الشعبة إنشاء ٢٤ وظيفة جديدة لتمكينها من إعادة هيكلة نفسها وتحقيق أهدافها. وأضاف قائلا إن المستوى الإجمالي لموارد الشعبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغ ٦٠٠ ٣٧٣ ٨٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ١٠,٧ في المائة بالمقارنة إلى اعتمادات فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. غير أن هذا النقصان يرجع بصورة أساسية إلى تغيير في أسلوب الإبلاغ عن رسوم الإدارة الخارجية، التي استبعدت من مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١١ - وأكد دعم مجلس الصندوق توصية الأمين العام بتعيين ممثل متفرغ لمساعدته على الاضطلاع بواجباته المالية. ويوصي المجلس أيضا بأن تكون هذه الوظيفة على نفقة الصندوق بالمعنى المقصود في المادة ١٥ (أ) من نظامه الأساسي، الأمر الذي يتطلب تعديل المادة ١٩ من النظام الأساسي. وأردف قائلا إن المجلس لم ير ضرورة التوصية

بإدخال أية تعديلات في إطار الحوكمة الحالي للصندوق وهيكل إدارته، حيث وُجد أنهما يتسمان بالملاءمة والفعالية خلال الاستعراضات الأخيرة.

١٢ - وقال إن البيانات المالية لعام ٢٠١٢ أُعدت للمرة الأولى وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد تلقى الصندوق تقييما غير مشفوع بتحفظات بشأن تلك البيانات من مراجعي حسابات خارجيين تابعين لمجلس مراجعي الحسابات. وأحرز الصندوق أيضا في عام ٢٠١٢ تقدما كبيرا في تنفيذ التوصيات العالقة المنبثقة من المراجعة الداخلية للحسابات، حيث عالجت أمانة الصندوق جميع التوصيات باستثناء ملاحظة واحدة، بينما عالجت شعبة إدارة الاستثمارات ١٥ توصية. وأعلن أن الصندوق يتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ انخفاضا بنحو ٤,٧ في المائة في تكاليف كل من المراجعة الداخلية والخارجية لعمليات أمانته وشعبة إدارة الاستثمارات.

١٣ - وأضاف أن مجلس الصندوق يطلب إلى الجمعية العامة تعديل النظام الأساسي للصندوق من أجل رفع السن العادية للتقاعد من ٦٢ إلى ٦٥ عاما للمشتركين الجدد الذين انضموا إلى الصندوق بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أو بعده. وقال إن ذلك التغيير سيكون له أثر كبير على قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته المالية على المدى الطويل عن طريق تقليص العجز الإكتواري بنسبة ١ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي. وسيتطلب ذلك أيضا إدخال تعديل رسمي على النظام الأساسي للصندوق، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بالتقاعد المبكر.

١٤ - وبخصوص التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول إدارة الالتزامات المتزايدة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/68/550) قال إن صندوق المعاشات سيرحب بإيجاد حل شامل للمنظومة، غير أن الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة الاستشارية ينطوي على مشاكل محتملة من النواحي التنظيمية والقانونية والمالية، وعلى مخاطر من حيث عمليات الصندوق وحوكمته. واستطرد قائلا إن الجمعية العامة ينبغي لها كذلك توجيه جميع طلبات استعراض ولاية صندوق المعاشات إلى مجلس الصندوق، وليس إلى الأمين العام.

١٥ - ونظرا لوجود ٢٣ خطة مختلفة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ٢٣ منظمة عضوا، فلا بد من المواءمة بين هذه الخطط وتوحيدها أولا قبل التوصل إلى أي حل شامل للمنظومة. وبعد التغلب على التحديات المتمثلة في وضع خطة على نطاق المنظومة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحقوق المكتسبة للموظفين العاملين والسابقين، فإن مجلس صندوق المعاشات سيرحب بمناقشة هذه الخيارات.

١٦ - ونوه بأهمية إدراك أن أية إعادة توجيه للاشتراكات من طرف جهة مشاركة واحدة، كجزء من ترتيب جماعي يهدف إلى توفير مستحقات خارج نطاق النظام الأساسي للصندوق، من شأنها أن تترك أثرا سيئا على الحالة الإكتوارية للصندوق وتسبب عجزا في ميزانيته، مما يهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في الأجل الطويل.

١٧ - **السيد هويسمان** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/68/2)، فقال إنه وفقا لتقرير المجلس، تبلغ حصة المنظمة من التكاليف الإدارية وتكاليف مراجعة الحسابات المتعلقة بالصندوق ٧٠٠ ٣٢٤ ٢١ دولار، منها ٦٠٠ ٣٧٠ ١٣ دولار تمثل حصة الميزانية العادية، في حين تَرُد الصناديق والبرامج إلى الأمم المتحدة المبلغ المتبقي وقدره ١٠٠ ٩٥٤ ٧ دولار.

١٨ - وتابع قائلا إن اعتمادا قدره ٠٠٠ ٩٣٢ ١٣ دولار أدرج بالفعل في إطار الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين لتغطية حصة الميزانية العادية من نفقات الأمانة المركزية للصندوق، باستثناء المبالغ المتوقع استردادها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وقال إن إقرار الجمعية العامة لمقترحات المجلس سيعني أن الاعتماد المخصص في إطار الباب ١-تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيعكس نقصانا قدره ٤٠٠ ٥٦١ دولار بعد إعادة تقدير التكاليف.

١٩ - **السيد مون** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/68/7/Add.3)، وأعلن عدم اعتراض اللجنة على مقترحات مجلس الصندوق المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، في إطار التكاليف الإدارية، بما في ذلك نقل ثلاث وظائف قائمة وإنشاء وظيفتين جديدتين لدائرة إدارة المخاطر والخدمات القانونية المقترحة.

٢٠ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض في بند تكاليف الاستثمار على اقتراح إنشاء وظيفة الممثل الخاص للأمين العام لاستثمارات الصندوق على أساس التفرغ برتبة أمين عام مساعد، على أساس الاختصاصات الحالية. غير أنه أكد ضرورة تقديم تبرير كامل للحاجة إلى الوظيفة، ودعا إلى تزويد الجمعية العامة باختصاصات منقحة للممثل المتفرغ في سياق تقرير المجلس عن المصروفات الإدارية المقترحة للصندوق للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢١ - وأضاف أن توزيع المسؤوليات بين تصريف شؤون الصندوق وإدارة استثماراته لا يعني بالضرورة ازدواجية هيكله الإداري. ولذلك دعا مجلس الصندوق إلى فحص ترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري للصندوق لكفالة الاستخدام الأمثل لموارد ميزانيته وإنجاز أهدافه الطويلة الأجل. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس الصندوق تقديم نتائج استعراض ترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري للصندوق، والاستنتاجات والتوصيات المتصلة بها، إلى الجمعية العامة حتى تنظر فيها في سياق ميزانية المصروفات الإدارية للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وينبغي أن يأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار إمكانية إنشاء منصب قيادي واحد للصندوق يتولى شاغله توجيه عنصري الإدارة والاستثمار كليهما، وأن يُفصِّل الأدوار المسندة إلى مناصب الإدارة العليا في الصندوق ومسؤولياتها وتسلسلها الإداري.

٢٢ - وقال إن اللجنة الاستشارية توصي، في انتظار نظر الجمعية العامة في الاستعراض المطلوب لترتيبات الحوكمة وهيكل الإدارة في الصندوق، بألا توافق الجمعية العامة على التنقيح المقترح للنظام الأساسي للصندوق الذي يطلب فيه أن يتشاور الأمين العام مع مجلس الصندوق قبل تعيين الممثل. وبالإضافة إلى ذلك قال إن الوظيفة الحالية برتبة مد-٢ في شعبة إدارة الاستثمارات ينبغي أن تستمر في تولي المسؤولية عن تنسيق الشعبة وإدارتها في إطار هيكلها الحالي.

٢٣ - وأكد أن اللجنة الاستشارية كانت تتوقع أن يتم التقليل بصورة تناسبية من الاحتياجات من الموارد في مشاريع الميزانية في المستقبل، نتيجة لإنجاز النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية وتحقيقه للفوائد المرجوة منه في عام٢٠١٤، بيد أنه على الرغم من الانخفاض البالغ ٠٠٠ ٤٦٨ ١٩ دولار في الميزانية العامة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن ذلك الانخفاض في الميزانية يُعزى في المقام الأول إلى التغير في المعالجة المحاسبية لرسوم الإدارة الخارجية لصناديق أسهم الشركات ذات رأس المال السوقي الصغير والأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام. وأعلن أن اللجنة الاستشارية ستُبقي بالتالي زيادة حجم

ميزانية الصندوق قيد المراجعة الدقيقة، وتتوقع أن تعكس التقارير المقبلة للصندوق تحقيق زيادة في الكفاءة ووفورات ناجمة عن تنفيذ النظام.

٢٤ - **السيد طومسون** (فيجي): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة لاحظت الزيادة في عدد المشتركين الفعليين في الصندوق، فضلا عن الزيادة البالغة ٥ بلايين دولار في رصيده في عام ٢٠١٢. وتلاحظ المجموعة أيضا أن الصندوق سيقدم تقريرا عن القيمة العادلة لاستثماراته وعن عملياته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وأضاف أن المجموعة ترحب بمواءمة التقارير عن عمليات الصندوق واستثماراته عقب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٥ - وقال إن المجموعة تلاحظ أن الصندوق أظهر نقصانا في النفقات قدره ٣٠٠ ٣٧٠ ٨ دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بالمقارنة إلى مجموع الاعتمادات، وأنه طلب مبلغا أقل في إطار الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قياسا إلى الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. غير أن الاحتياجات المقترحة للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تعكس من الناحية الفعلية زيادة قدرها ٣٠٠ ٧٩٥ ١ دولار بالمقارنة إلى الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، لأن المبلغ المخفض ناجم عن التغير في المنهجية المتبعة في إعداد ميزانية النفقات الإدارية.

٢٦ - وقال إن المجموعة تلاحظ الاقتراح الداعي إلى إنشاء ٢٧ وظيفة جديدة و ١٠ وظائف مؤقتة، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء وظيفة ممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق على أساس التفرغ برتبة أمين عام مساعد. وأعلن أن المجموعة ترحب بتلقي مزيد من المعلومات عن الأساس المنطقي لذلك الاقتراح، وما يضفيه من قيمة مضافة، ومدى مراعاته للاستعراض المنتظر لترتيبات الحوكمة وهيكل الإدارة في الصندوق. وقال إن المجموعة ستتابع عن كثب المسائل المواضيعية المتصلة بالصندوق وترحب بأية معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ومعالجة التحديات الأساسية.

٢٧ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة ترحب بالجهود المبذولة للتخفيف من تأثير التقلبات الأخيرة في السوق على استدامة الصندوق ويُسعدها أن ترى استمرار نمو الصندوق وأداءه القوي. غير أنها تشجع الأمانة على مواصلة البحث عن سبل مبتكرة لكفالة تقليص النفقات الإدارية للصندوق إلى أدنى حد من أجل كفالة سلامته في الأجل الطويل.

٢٨ - وأكد أن إدارة الصندوق تتطلب تحقيق توازن دقيق بين الملاءمة والاستدامة، وأن الإكتواريين، وإن لم يكن بوسعهم تقديم تنبؤات مطلقة، فإنهم يرسمون صورة آنية معقولة عن قدرة الصندوق المستقبلية على الوفاء بالتزاماته المالية، استنادا إلى أفضل المعلومات المتاحة. ولذلك فإن وفده يشجع لجنة الإكتواريين على مواصلة تعديل منهجيتها والافتراضات الاقتصادية المستخدمة لكي تعكس بدقة التغييرات اللازم إدخالها على ملاك الموظفين والمعاشات في منظومة الأمم المتحدة.

٢٩ - وأردف قائلا إن المنظمة ليست أمامها خيارات لاحتواء نفقات الموظفين عدا تخفيض قواها العاملة وزيادة الاعتماد على الموظفين المؤقتين والمطالبة بالتقليل من النمو السنوي للمرتبات. وبتقلص حجم المنظمة ستدعو الحاجة إلى أن تراعي الافتراضات الإكتوارية الانخفاض الذي سيطرأ على عدد المشتركين وعلى المساهمات في نفس الوقت. وأكد أن تفاقم عدم اليقين الاقتصادي يجعل من الضروري استكشاف جميع السبل الكفيلة بضمان استمرارية الصندوق على المدى الطويل، بما في ذلك زيادة مساهمة الموظفين لكي

تعكس معدلات أعمار المشتركين، وزيادة معاملات التخفيض في حالات التقاعد المبكر، بحيث تعكس بصورة أفضل العلاقة بين الاشتراكات ونفقات الاستحقاقات. وأكد أن التبسيط الذي اقترحه كبير الموظفين التنفيذيين لنظام تسوية المعاشات التقاعدية الصغيرة هو تبسيط معقول ومنصف في نفس الوقت، وشجع الأمانة على إجراء تقييم ناقد للاستحقاقات الأخرى لكفالة عدم تلقي أية فئة من المستفيدين استحقاقات أعلى بكثير مما يحصل عليه غيرها. واختتم بقوله إن وفد بلده يرحب بإنشاء وظيفة لممثل للأمين العام متفرغ لتسيير شؤون شعبة إدارة الاستثمارات، تمول من الصندوق.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٥٠.